E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/WG.21/3
16 December 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ
الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان
الدورة الرابعة
جنيف، ١٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى

ورقة مفاهيمية: العولمة والعنصرية

المقدمة

١- الفـــريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان هو إحدى الآليات الثلاث المنشأة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحـــة العنصريـــة والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عُقد في ديربان سنة ٢٠٠١.

٢- والفريق، منذ دورته الأولى في عام ٢٠٠٣، ينظم عمله على أساس مواضيعي بتحليل مختلف المواضيع التي اعتُبرت في ديربان ذات صلة بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويُصدِر توصـــيات بشـــأن التدابير الرامية إلى التنفيذ الفعال لما يقابلها من أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان، ويتناوَل بالتحليل مواضيع التعليم والفقر والصحة والإنترنت.

٣- وفي دورتـــه الرابعة، سيخصص الفريق الأسبوع الأول لحلقة دراسية بشأن العنصرية والإنترنت وضرورة وضع معايير دولية تكميلية لمكافحة العنصرية. وسيبدأ الأسبوع الثاني من الدورة بتحليل مواضيعي يتعلق بموضوع العولمة والعنصرية.

الخلفية

٤- حسب إعلان وبرنامج عمل ديربان، تنطوي العولمة على تحديات وفرص فيما يتعلق بالكفاح من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب[١]. وفي الوقت نفسه، تسلم تلك الوثيقة بأن عملية العولمة، إذ تتيح فرصاً هائلة، تعرف في الوقت الراهن اختلالاً من حيث تقاسم وتوزيع فوائدها وتكاليفها[٢].

٥- وأثناء المؤتمر العالمي، أبدى المجتمع الدولي تصميمه على بلورة مفهوم أسرة بشرية قوامها المساواة والكرامة والتضامن وعلى جعل القرن الحادي والعشرين قرن مراعاة حقوق الإنسان والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتحقيق التكافؤ الحقيقي في الفرص والمعاملة لجميع الأفراد والشعوب[٣].

٦- ولا بد من تركيز الاهتمام على ما أُعرِب عنه في ديربان من تصميم على منع الآثار السلبية الناشئة عن العولمة وتخفيف وطأتها، تلك الآثار التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الفقر والإقصاء الاجتماعي والتماثلية الثقافية والتفاوتات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث على أسس عرقية[٤].

٧- وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشكل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب استناداً إلى القيم والمبادئ المشتركة المكرسة في جملة مواثيق، من بينها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة للألفية وإعلان وبرنامج عمل ديربان، جزءاً من مسعانا المشترك في سبيل تسخير العولمة لمنفعة جميع البلدان وتنميتها وازدهارها.

٨- كما يفصح إعلان وبرنامج عمل ديربان عن التصميم على زيادة فوائد العولمة إلى أقصى حد وذلك بالقيام بجملة أمور من بينها تعزيز وتدعيم التعاون الدولي من أجل زيادة تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاتصالات العالمية عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة، وزيادة التبادل فيما بين الثقافات عن طريق صون وتعزيز التنوع الثقافي، الأمر الذي يمكن أن يسهم في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب[٥].

---

(١) إعلان ديربان، الفقرة ٣٤ من الديباجة.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥ من الديباجة.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(٥) برنامج عمل ديربان، الفقرة ١١.

المواضيع المقترح مناقشتها

٩- على اعتبار أن ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي تتمثل في تقديم توصيات ترمي إلى التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وبالنظر أيضاً إلى المناقشات التي دارت أثناء الدورات السابقة، وبخاصة النقاشات التي تمحورت حول موضوع الفقر خلال الدورة الثانية (شباط/فبراير ٢٠٠٤)، فإن الخبراء المشاركين مدعوون إلى معالجة بعض التحديات المحددة المذكورة في إعلان وبرنامج عمل ديربان فيما يتعلق بالعنصرية والعولمة والتي تشمل جملة أمور من بينها ضرورة:

- تحديد جوانب العولمة يمكن أن تؤدي إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب[٦] والوسائل الكفيلة بأن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع سكان العالم، وذلك بتعزيز مبادئ الكرامة البشرية والمساواة والعدالة في مجال تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتهميش والحرمان[٧]؛

- تعزيز مراعاة التنوع الثقافي وصونه داخل المجتمعات والدول وفيما بينها بغرض إيجاد عالم منسجم ومتعدد الثقافات[٨]. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاهتمام لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع المضامين الثقافية التي اعتمدتها اليونسكو مؤخراً؛

- النظر في نُهُج طويلة الأجل لمعالجة جميع مراحل الهجرة تعير اهتماماً خاصاً للأسباب الجذرية لتدفقات المهاجرين من قبيل انعدام التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وآثار العولمة الاقتصادية على اتجاهات الهجرة[٩]؛

- دراسة كيفية تأثير سياسات الدول والمؤسسات المالية الدولية وممارساتها على الشعوب الوطنية عموماً والشعوب الأصلية على وجه الخصوص[١٠].

١٠- بالإضافة إلى ذلك، قد يود الخبراء المشاركون بحث السبل الكفيلة بجعل القيم والمبادئ الكونية المتمثلة في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أساس إدارة ديمقراطية لعملية عولمة تعزز حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والعدالة وعدم التمييز والتضامن والتنمية المستدامة.

---

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٢.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٥.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٧٩.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٩٦.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٢٠٨.

١١- وقد يودون في الوقت ذاته بحث الوسائل الكفيلة بتعزيز الحوار بشأن هذه المسائل في إطار نظم إقليمية وعالمية متعددة الأطراف تأخذ بعين الاعتبار الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان وكذلك التطورات الأخيرة في هذا المجال، ولا سيما تقرير اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٤).

الجهات المشاركة

١٢- الجهات المشاركة في الفريق العامل هي الدول الأعضاء وممثلو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

شكل الجلسات

١٣- ستتاح لكل خبير مشارك في الحلقة الدراسية فرصة تقديم عرض يستغرق ١٥ دقيقة وتلي ذلك فترة للأسئلة والأجوبة وتدخلات الدول الأعضاء ومناقشة عامة بين جميع المشاركين. ومن الضروري أن يسهم الخبراء إسهاماً كاملاً في الندوات وأن يحضروها كاملة.

الوثائق

١٤- ستُعرَض على المشاركين ورقة معلومات أساسية من إعداد المفوضية السامية لحقوق الإنسان والورقات التي سيقدمها الخبراء.

١٥- كما أن الدول الأعضاء وممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية والمنظمات الأخرى مدعوون إلى تقديم مساهماتهم التي سيجري تعميمها قبل انطلاق الحلقة الدراسية.

١٦- وستشمل وثائق الندوات أيضاً مختلف التقارير الصادرة عن الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تناولت المواضيع نفسها فضلاً عن تقارير الدورات السابقة للفريق العامل.

١٧- وستُنشَر جميع الوثائق ذات الصلة في الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
